أثر سياسات التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري

دراسة قياسية للفترة (2010-2024)

أ.د. محمد جمال طقطق[1] د. عثمان نقار[2] رنا محمد علي والي[3]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري ، وتحديد في ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والواردات ومعدل النمو الاقتصادي (مقاس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي)، وقد تمثلت عينة الدراسة في سلسلة زمنية للمؤشرات الاقتصادية في سورية غطت الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2024، وتم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الأساليب الاحصائية القياسية من خلال نماذج رياضية لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات ومقترحات، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على حزمة برامج الـ EXCEL والـ SPSS، باعتبار أن السياسة التجارية (الصادرات والواردات) هي المتغير المستقل ومعدل النمو الاقتصادي هو المتغير التابع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أظهرت الدراسة القياسية أن الصادرات هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في سوريا خلال فترة الدراسة بأثر معنوي إيجابي، بينما لم يظهر للواردات أثر حقيقي معنوي على النمو، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه الواردات نحو السلع الاستهلاكية أو تأثرها بالعقوبات الاقتصادية وصعوبات التمويل، ومن أهم المقترحات يجب على السياسة التجارية السورية أن تركز في المرحلة القادمة على استراتيجية "تشجيع الصادرات" كأولوية قصوى لانعاش الاقتصاد من حالة الركود، مع ضرورة إعادة هيكلة الواردات لتصبح

[1] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد.
[2] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد
[3] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم تمويل ومصارف.

أكثر إنتاجية ومرتبطة بشكل مباشر بالقطاعات الزراعية والصناعية لضمان انعكاسها الإيجابي على معدلات النمو المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: سياسات التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي.

The impact of trade policy on economic growth in Syria

An econometric study for the period (2010-2024)

Prof. Dr. Mohamed Gamal Taqtouq[1] Dr. Osman Nakkar[2] Rana Mohammed Ali Wali[3]

Abstract:

This study aimed to identify the role of policy and its impact on Syrian economic growth, and to determine whether there is a statistically significant relationship between mail and imports, as economic growth (the significance of the GDP growth rate) is a key indicator. The analytical study presents a trend series of economic indicators in Syria covering the period from 2010 to 2024. Graphs were used, and standard statistical calculations were performed using mathematical models to analyze and interpret the data, generating findings and recommendations. The hypotheses were tested using Excel and SPSS software. Policy (sources and imports) was considered the independent variable, and economic growth depended on this variable. Among the most important findings is that the standard study indicates no real driver of economic growth in Syria during the study period with a statistically significant positive impact. Furthermore, imports did not show a real, effective correlation with growth. This can be explained by consumption patterns or attributed to economic sanctions and learning difficulties. One of the most important things that Syria

[1] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.
[2] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.
[3] Master student at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

must do in the coming phase is to adopt a "stimulation" strategy as a priority to lift the economy out of recession, along with the need to restructure imports to become More productive and directly linked to the agricultural and industrial sectors, and reflecting on the wheel of progress in the future.

Keywords: Trade policy, exports, imports, economic growth.

1. المقدمة:

تُعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق تنميتها الاقتصادية، حيث لم تعد مجرد وسيلة لتبادل السلع والخدمات، بل أصبحت محركاً جوهرياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع الأسواق ونقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وفي ظل العولمة الاقتصادية، باتت السياسة التجارية هي الأداة التي تستخدمها الحكومات لتوجيه دفة الاقتصاد نحو الاستقرار أو النمو عبر تنظيم تدفقات الصادرات والواردات .وتكتسب دراسة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في سورية أهمية خاصة، نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد السوري خلال الفترة (2010–2024). إن جوهر هذه الدراسة يكمن في محاولة تفسير الارتباط بين المتغيرات التجارية (الصادرات والواردات) ومعدلات النمو الاقتصادي، للوقوف على مدى فاعلية السياسة التجارية

السورية في ظل الثورة السورية. فبينما يُفترض نظرياً أن تساهم الصادرات في دفع عجلة النمو، وأن توفر الواردات مستلزمات الإنتاج الضرورية، إلا أن الواقع التطبيقي في سورية يطرح تساؤلات حول مدى معنوية هذا الأثر في ظل الحصار الاقتصادي وانخفاض القوة الشرائية وتذبذب سعر الصرف . بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة من خلال المنهج القياسي إلى تحليل البيانات التاريخية للفترة الممتدة بين (2010–2024)، وقياس حجم الأثر الحقيقي لكل من الصادرات والواردات على نمو الناتج المحلي، وصولاً إلى وضع رؤية مستقبلية تساهم في رسم سياسة تجارية أكثر مرونة وقادرة على دعم مرحلة التعافي الاقتصادي المنشودة.

2. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في تراجع النمو الاقتصادي وتذبذب أداء القطاع التجاري ، وبالتالي فإن السؤال الرئيسي للمشكلة هو " ما مدى مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في سورية؟"

التساؤلات الفرعية:

1) ما هو أثر الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي؟
2) ما هو أثر الواردات في الناتج المحلي الاجمالي؟

3. أهمية البحث:

- **<u>الأهمية العلمية</u>** تتجلى أهمية الدراسة في معرفة العلاقة بين السياسة التجارية المتبعة ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي، حيث تضاعف الاهتمام بالتجارة الخارجية والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انتشار وشيوع مفهوم العولمة الذي جعل العالم قرية صغيرة، بالإضافة الى تقديم اطار نظري يربط بين أدوات السياسة التجارية (الصادرات، الواردات) وبين مؤشرات النمو الكلي.
- **<u>الأهمية العملية:</u>** تزويد صناع القرار الاقتصادي في سورية برؤية تحليلية حول نجاح السياسات التجارية الحالية وأثرها على المدى الطويل في الاقتصاد السوري.

4. أهداف البحث:

1) تحديد أثر الصادرات في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.
2) تحديد أثر الواردات في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.

5. فرضيات البحث

1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

6. نوع ومنهجية البحث:

- نوع البحث: دراسة وصفية تحليلية (Descriptive and Analytical Study).
- المنهج: المنهج الكمي (Quantitative Approach) باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

7. حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة من عام **2010** إلى عام **2024**.
- **الحدود المكانية:** يقتصر التحليل على البيانات المالية في الجمهورية العربية السورية.

8. متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** أدوات السياسة التجارية المتمثلة بـ(الصادرات، الواردات).
- **المتغير التابع:** معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

9. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1) طرفة شريقي، خليل حسيكة، 2018، بعنوان: **(أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980 – 2017))**

سلط هذا البحث الضوء على تجارة الخدمات الدولية والوقوف على واقعها في مستويين: المستوى الأول (عالمياً) معرفة حجمها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والمستوى

الثاني (في سورية) معرفة حجم صادراتها وارداتها من الخدمات، ودراسة وجود أثر معنوي لصادرات وواردات الخدمات السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (1980–2010). وتوصل البحث إلى أن تجارة الخدمات السورية قد تطورت بوتيرة جيدة وأفضل من تجارة السلع السورية خلال فترة الدراسة، تمكن ميزان الخدمات السوري منذ عام 2004 من تحقيق فائضا مكنه من تخفيض عجز الحساب الجاري والناتج عن عجز الميزان التجاري (السلعي). وبين البحث وجود ارتباط طردي بين صادرات وواردات الخدمات السورية وبين الناتج المحلي الإجمالي السوري.

2) محمد أمين الشيخ، 2024، بعنوان: **(أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1970 – 2022) .**

هدف البحث إلى دراسة أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 ( ) 2022 –، من خلال تقدير العلاقة باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL ( )، بين المتغيرات المستقلة ممثلة في كل من الانفتاح التجاري ، المعروض النقدي، الانفاق الحكومي، رأس المال الثابت، العمل وسعر النفط، والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع.

وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي وجميع المتغيرات المستقلة المستعملة، ما عدى الانفتاح التجاري الذي كانت علاقته بالنمو الاقتصادي طردية في الأجل القصير وعكسية في الأجل الطويل.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

1) Elsie Odame Amoah, Nana Ama Prempeh, Mabel Addai, 2018, Address: **The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Ghana and Nigeria**.

(أثر انفتاح التجارة على النمو الاقتصادي دراسة حالة غانا ونيجيريا)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة طويلة الأجل بين انفتاح التجارة والنمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا خلال الفترة من 1980 إلى 2016. وقد أُضيفت متغيرات الاستثمار وأسعار الصرف والتضخم. ولاختبار استقرار البيانات، استُخدمت اختبارات ديكي–فولر المُعدّلة (ADF) (ديكي وفولر، 1981)، وفيليبس وبيرون (1988)، واختبار DF–GLS المُقترح من قِبل إليوت وروثنبرغ وستوك (1996). كما استُخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في كلا البلدين. وأظهرت النتائج أيضًا أن لانفتاح التجارة تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، وهو تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% في غانا، بينما في نيجيريا، يكون لانفتاح التجارة تأثير سلبي، ولكنه غير ذي دلالة إحصائية. وتُشير هذه النتائج إلى ضرورة تطبيق سياسات مختلفة في كل من البلدين.

2) Moyo, Clement and Kolisi, Nwabisa and Khobai, Hlalefang, 2017, Address: **The relationship between trade openness and economic growth: The case of Ghana and Nigeria**

(العلاقة بين انفتاح التجارة والنمو الاقتصادي: حالة غانا ونيجيريا)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار انفتاح التجارة على النمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا باستخدام بيانات لوحة من عام 1998 إلى عام 2017. تعتبر هذه الدراسة انفتاح التجارة، والتضخم، وسعر الصرف الحقيقي، والاستثمار متغيرات مستقلة بينما يعتبر النمو الاقتصادي متغيرًا تابعًا. استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى المجمعة (OLS)، والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، واختبار هاوسمان مع بيانات اللوحة للوصول إلى النتائج. أُجري اختبار هاوسمان لتحديد النموذج الأنسب للدراسة. تشير النتائج إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للدراسة. تُظهر النتائج أن انفتاح

التجارة وسعر الصرف الحقيقي يؤثران بشكل إيجابي ودال إحصائيًا على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية. في المقابل، يكون للتضخم والاستثمار تأثير غير دال إحصائيًا على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج التأثيرات العشوائية. أشارت الدراسة إلى عدم وجود تباين في التباين، وأيضًا عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات. لذا، يُوصى بأن تقوم حكومات هذه الدول بتنفيذ تدابير وسياسات لإدارة سعر الصرف الحقيقي وتأثيرات التجارة لحماية النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالتضخم، يمكن لحكومات هذه الدول اتخاذ تدابير لكبح جماحه والسيطرة عليه، إذ أن ارتفاع التضخم له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

10. التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه:

1) الهدف العام للبحث: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الشيخ، 2024)، ودراسة (Amoah et al., 2018)، ودراسة (Moyo et al., 2017) في السعي نحو تحديد وفحص طبيعة الأثر المتبادل بين مؤشرات السياسة والتجارة الخارجية وبين معدلات النمو الاقتصادي كمتغير تابع.
2) الاعتماد على المنهج الكمي القياسي: تشترك الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة المذكورة في استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المتطورة برمجياً لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، بعيداً عن الطرح النظري المجرد.
3) طبيعة العلاقة الطردية للصادرات: تتشابه النتيجة الرئيسية للدراسة الحالية (معنوية وأثر الصادرات الإيجابي) مع ما توصلت إليه دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) في سورية، ودراسة غانا عند (Amoah et al., 2018) و(Moyo et al., 2017) من حيث كون الصادرات محركاً دافعاً للنمو.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1) عينة الدراسة: تميزت الدراسة الحالية باختيار عينة زمنية بالغة الحساسية والتعقيد في التاريخ الاقتصادي السوري المعاصر (2010–2024). هذا النطاق يختلف جوهرياً عن دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) التي ركزت على تجارة الخدمات في فترة استقرار نسبي ممتدة (1980–2017)، وعن الدراسات الأجنبية المطبقة على اقتصادات إفريقية مستقرة كغانا ونيجيريا.
2) طبيعة المتغيرات المستقلة: ركزت هذه الدراسة على البنية السلعية الكلية لأدوات السياسة التجارية (إجمالي الصادرات والواردات السلعية)، بينما ركزت دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) على قطاع الخدمات تحديداً، وانصرفت دراسة (الشيخ، 2024) والدراسات الأجنبية لتبني مفهوم "الانفتاح التجاري الكلي مضافاً إليه متغيرات نقدية كالتضخم وسعر الصرف.
3) النموذج القياسي المستخدم: استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر المربعات الصغرى باستخدام حزمتيSPSS وExcel، بينما اتجهت الدراسات المقارنة الحديثة مثل (الشيخ، 2024) و(Amoah et al., 2018) نحو استخدام نماذج أكثر تعقيداً مثل منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) الملائمة للسلاسل الزمنية الطويلة جداً.

11.الاطار النظري للبحث:

11-1- مفهوم السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة للتدخل في تيار التجارة الخارجية، سواء بهدف حماية الاقتصاد الوطني أو لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وهي تمثل الإطار الذي ينظم علاقة الدولة التجارية مع بقية العالم.[1]

[1] كمال، نبيل؛ وعبد القادر، محمد **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 158.

ويتم تعريفها أيضاً من خلال الوسائل التي تستخدمها الحكومة للتأثير على حجم الصادرات والواردات. وتتوزع هذه الأدوات بين ضرائب استيراد (تعريفات جمركية)، وحصص كمية، ودعم مباشر أو غير مباشر للمصدرين.[1]

كما تنقسم السياسة التجارية تاريخياً إلى اتجاهين رئيسيين: "سياسة حرية التجارة" التي تدعو إلى إلغاء القيود، و"سياسة الحماية التجارية" التي تسعى لفرض قيود على الواردات. في الدول النامية، غالباً ما تتخذ شكل استراتيجيات "إحلال الواردات" أو "تشجيع الصادرات".[2]

11-2- أهداف السياسة التجارية

تهدف السياسات التجارية بشكل أساسي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الخارجي على السلع الوطنية (الصادرات).[3]

بالاضافة إلى حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدول، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام إجراءات معينة من خلال التحكم في أسعار الصرف والرقابة على العملة الأجنبية.[4]

11-3- أدوات السياسة التجارية:

[1] Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. **International Economics: Theory and Policy**, Pearson , (12th ed.), 2022, p. 216.

[2] جربوع، يوسف ، **التجارة الدولية مدخل نظري وتطبيقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 112.

[3] Todaro, M. P., & Smith, S. C. **Economic Development** , Pearson, (13th ed.), 2020 , p. 610.

[4] الحاج عربي، منصوري، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية "دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص 64.

تلجأ الدولة لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى القيود الجمركية التعريفية والقيود الجمركية غير التعريفية و يمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية وأدوات كمية، وأخرى فنية . بحيث يمكنها التأثير على التجارية الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

11-3-1- الأدوات السعرية:

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على اسعار الصادرات والواردات ومن أهمها:

1) السياسة الجمركية:

حيث تعرف الرسوم الجمركية بأنها ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولاً للدولة أو خروجاً منها.[1]

2) الإعانات:

هي أحد أدوات السياسة التجارية وهي كافة الأساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي سواء من الناحية الكمية أو الكيفية أو الخدمات المقدمة . والواقع أن الإعانات عكس الرسم فالرسم يدفعه المنتجون أو التجار للدولة أما الإعانات فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار.[2]

3) أسلوب الإغراق:

[1] عدائكة، أسماء، بوزيد، السايح، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2018 ، ص 262.

[2] بوخميس، رميساء، **تطور أدوات السياسة التجارية و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2018-2000**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021، ص 13.

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافاً إليه نفقات النقل

وتهدف سياسة الإغراق إلى السيطرة على السوق الخارجية والاستفادة من الانتاج الكبير، والتخلص من المخزون الراكد من البضاعة، إلى جانب الرغبة في التخلص من السلع القديمة المنتجة بتكنولوجيا سابقة، حتى تصبح السوق قادرة على استيعاب السلع الجديدة المندمج فيها أحداث أنواع التكنولوجيا الجديدة. [1]

4) تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[2]

11-3-2- الأدوات الكمية (المباشرة):

تُعرف الأدوات الكمية (أو المباشرة) للسياسة التجارية بأنها القيود غير السعرية التي تفرضها الحكومة للتحكم المباشر في كمية أو قيمة السلع المتبادلة مع الخارج، وهي تختلف عن الأدوات السعرية (مثل التعريفة الجمركية) في أنها تضع سقفاً مادياً محدداً للتجارة، ومن هذه الأدوات:

[1] مولحسان، آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 32.
[2] شتاتحة، عمر، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 19-20.

1) حصص الاستيراد: تُعد الأداة الأكثر شيوعاً، وهي قيد مباشر تفرضه الحكومة على الحد الأقصى لكمية السلع التي يُسمح باستيرادها خلال فترة زمنية محددة. تهدف هذه الأداة إلى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية بشكل حاسم لا تستطيع التعريفة الجمركية تحقيقه دائماً.[1]
2) تراخيص الاستيراد: هي أداة تنظيمية تتطلب حصول المستورد على إذن رسمي من السلطات المختصة قبل استقدام السلعة. تُستخدم هذه التراخيص كوسيلة لتنفيذ نظام الحصص، أو للتحكم في تخصيص القطع الأجنبي المتاح للاستيراد، وهو أمر بالغ الأهمية في الاقتصادات التي تعاني من نقص العملات الصعبة.[2]
3) القيود التطوعية على الصادرات: هي اتفاقية تتم بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة، تلتزم بموجبها الدولة المصدرة بالحد من كمية صادراتها من سلعة معينة طوعاً.[3]
4) الحظر التجاري : يمثل أقصى درجات القيود الكمية المباشرة، حيث يتم منع التجارة (استيراداً أو تصديراً) في سلع معينة أو مع دول محددة بشكل كامل. غالباً ما يُتخذ هذا الإجراء لأسباب سياسية أو أمنية، ويؤثر بشكل جذري على مسارات النمو الاقتصادي.[4]

11-4- واقع السياسة التجارية في سوريا:

انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات لعام 2010 قبل الثورة ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الضرائب الجمركية المنخفضة المشجعة للاستيراد، والمرافقة لموجة الانفتاح الاقتصادي التي مرت بها البلاد، وما صاحبها من زيادة في الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية إضافةً إلى ارتفاع

[1] كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 198.

[2] جربوع، يوسف ، **التجارة الدولية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 124.

[3] Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. **International Economics: Theory and Policy**, (12th ed.). Pearson, 2022, p. 235.

[4] كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

الواردات الأخرى لا سيما (السيارات والسلع الكمالية) مع تخفيض قيود التجارة الخارجية، كما ساهم أيضاً في زيادة العجز في الميزان التجاري السوري ارتفاع الواردات النفطية وضعف أداء القطاع التصديري والسماح باستيراد المئات من المواد والسلع الرئيسة، وخاصةً من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعفاؤها من الموافقات المسبقة والرسم القنصلي وتخفيض عمولات مؤسسة التجارة الخارجية (مع الدول العربية)، بالإضافة إلى فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير، و الغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الناجم عن التصدير

مع بداية الثورة السورية وإهمال السياسات الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري وتشديد العقوبات الاقتصادية على النظام البائد استمر العجز في الميزان التجاري إلى مستويات كبيرة، وهذا العجز ناجم عن التراجع الكبير لحدي التبادل التجاري وتقلص التجارة الخارجية الكلية لسورية. [1]

وتجد الباحثة أن سورية اعتمدت قبل عام 2011 على سياسة الانفتاح التجاري ، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاقيات تجارية (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وهدفت هذه السياسة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية، ونتيجة لنقص الاحتياطيات الأجنبية والعقوبات الاقتصادية، تحولت السياسة التجارية السورية بعد عام 2011 نحو "ترشيد الاستيراد". حيث تعتمد هذه السياسة على حصر الاستيراد بالسلع الأساسية (المواد الغذائية، الأدوية، المشتقات النفطية) والمواد الأولية اللازمة للصناعة، مع منع استيراد السلع الكمالية والسلع التي لها بديل محلي.

حيث أنه على خلفية تراجع الإنتاج تراجعت قيمة الصادرات الخارجية للنظام السوري بعد 2012 بشكل كبير حيث كانت تقارب 15 مليار دولار سنويا قبل عام 2011 ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى أقل من 4 مليار دولار عام 2014 و هي الفترة التي تراجع الإنتاج فيها، وساهم بذلك قطع العلاقات مع النظام البائد، وفي عام 2018 ،عادت التجارة للتحسن بشكل جزئي ، ويبدو أن زيادة

[1] راميا الجبيلي، محمد معد سليمان، علي عدنان دالي، **دراسة قياسية لتطور حجم التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، الجلد 45، العدد 5، 517- 539، ص 523.

الإنتاج الناجم عن الاستقرار في بعض المناطق السورية ساهم في هذه الزيادة. ثم بدأت التجارة بالانخفاض من جديد عام 2019 ، حيث بدأت الدول تتخوف فعليا من علاقات متينة مع النظام البائد بسبب تشديد العقوبات عليه خاصة من قبلً الولايات المتحدة الأمريكية .وساهم فايروس كورونا بزيادة الصادرات السورية وليس العكس، تلبية لرغبة دول الخليج باستيراد المواد الزراعية ، رغم ادعاءات النظام البائد بأن الاقتصاد بدأ يتحسن إلا أن ذلك كان يفترض أن ينعكس على الوضع المعيشي أو التصدير، وفي الحالتين لا تدل المؤشرات فعليا على هذا التحسن، فالتجارة بين الشمال السوري وتركيا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة وهي بالمجمل تجارة مواد غذائية أولية والصادرات من سورية هي سلع أولية، كما أن التجارة من مناطق الإدارة الذاتية هي مواد أولية كذلك لا تخضع للتصنيع غالبا وفي مناطق النظام تعد الصادرات الرئيسية هي سلع غذائية أولية إضافة لبعض المنظفات والألبسة.

كما أن قيمة واردات سورية السنوية كانت تفوق 30 مليار دولار، ومع عام 2012 يلاحظ أنها انخفضت بشدة ما يعني أن المطلوب من القطع الأجنبي أكبر من الوارد وبالتالي هناك عجز واضح في القدرة على تأمين القطع الأجنبي للواردات السلعية.

ونجد أن العلاقة التجارية للدول العربية لم تتطور مع النظام السوري البائد في السنوات الأخيرة باستثناء الإمارات التي حافظت على العلاقات ، لكن بدا أنها تتخوف من العقوبات الغربية. كذلك، و رغم التركيز الكبير للنظام على السوق السعودي إلا أن حجم التجارة بقي منخفضاً ، فيما حافظتّ تركيا على علاقاتها التجارية مع سورية من خلال المناطق الواقعة خارج منطقة النظام البائد، وبقي لبنان بعلاقات متذبذبة، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وفيما كان من المتوقع أن ترتفع تجارة الأردن إلا أن ذلك لم يحصل لأسباب تتعلق بوضع الجنوب والمخدرات التي يتم تهريبها بشحنات بشكل رئيسي.

استمرت دولة الأمارت كمنفذ تجاري مهما للنظام ولعبت دوراً في تأمين وصول البضائع والقطع الأجنبي. له عن طريق التجار السوريين الموجودين فيها، ويبدو أن هذا الدور لم ينقطع رغم أن الإمارات أعلنت في البداية قطع العلاقات الثنائية مع النظام.[1]

وبذلك نجد أن العقوبات الاقتصادية الدولية (الأوروبية والأمريكية) أدت إلى تغيير جذري في وجهة التجارة السورية؛ حيث تخلت السياسة التجارية عن الشركاء التقليديين في الاتحاد الأوروبي، واتجهت نحو تعزيز الروابط التجارية مع دول "الشرق" مثل الصين، روسيا، وإيران، بالإضافة إلى الحفاظ على علاقات تجارية مع بعض الدول الإقليمية.[2]

وبالتالي تعتبر "إجازة الاستيراد" الأداة الأكثر فاعلية في السياسة التجارية السورية الحالية، حيث تُستخدم للتحكم الكمي والنوعي في السلع الداخلة إلى القطر، وهي وسيلة إدارية تضمن عدم استنزاف القطع الأجنبي إلا في القنوات الإنتاجية أو المعيشية الضرورية.[3]

وبذلك تجد الباحثة أن السياسة التجارية في سورية خلال الفترة التي حددتها (2010–2024) مرت بمرحلتين متناقضتين تماماً؛ حيث بدأت بالانفتاح التجاري الواسع ثم انتقلت قسراً نحو سياسة "الحماية والترشيد" نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية.

11–5– مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد من مؤشرات رخائها.

[1] تركاوي، خالد، التجارة الخارجية للنظام السوري بعد عام 2011، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، 2022
[2] Sumru Altug , Majdy Barakat, **Syria at the Crossroads of Trade and Geopolitics: Bilateral Trade Ties**, Research Report ,2023, p.16.
[3] تقرير المصرف المركزي السوري (2021). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020.

ويقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات مع مرور الوقت، ومن شأن هذه الزيادة تعزيز التوظيف والدخل لأفراد ومؤسسات المجتمع، ويتجسد النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة المؤشرات الاقتصادية الكلية. أو هو الزيادة في الناتج الإجمالي لذلك البلد خلال مدة معينة، أي أنه يتعلق بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، بما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محددة من الزمن.[1]

11-6- أهمية دراسة النمو الاقتصادي:

لدراسة النمو الاقتصادي أهمية بالغة ودلالات اقتصادية كبيرة منها : [2]

- يعتبر معدل النمو الاقتصادي معياراً للمقارنة على المستوى الدولي للإنجازات الاقتصادية لأي بلد ومقارنته بالدول الأخرى، بالإضافة لدلالته على مستوى التنويع الاقتصادي، وما إذا كان المجتمع يحقق هذا النمو من خلال التنويع الاقتصادي أم من خلال الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.
- يتيح النمو الاقتصادي دراسة وتفسير ظاهرة الاختلافات والتباينات بين معدلات النمو لمختلف الدول تقييم أنماط النمو التي تتبعها من حيث تباعدها أو تقاربها.
- يعد النمو الاقتصادي أحد معايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي (الأداء الاقتصادي الكلي)، باعتباره أحد محددات الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر من أهم معايير تقييم كفاءة النظام الاقتصادي لأي مجتمع .
- يمثل النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الحاسمة الدالة على مستوى استدامة التنمية البشرية، لما له من صلة وثيقة بمستوى الدخل الفردي، ومنه الرعاية الصحية، المستوى التعليمي، معدل توقع

1 أمين الشيخ، محمد، **أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)**، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024، ص24.

2 الأفندي ، محمد أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص. 247 - 245 .

العمر، ... وغيرها من المؤشرات المرتبطة بقياس مستوى التنمية البشرية المستدامة والسعادة الإنسانية .

- يعتبر النمو الاقتصادي أحد محددات التنمية الاقتصادية الشاملة، فهو يدرس العوامل الاقتصادية ذات الصلة بالتأثير على التنمية الاقتصادية ومستوى دلالة تلك العوامل على مستوى الرفاه للإنسان والمجتمع .
- يعكس النمو الاقتصادي مستوى كفاءة وفعالية إدارة موارد المجتمع في تخصيص موارده بين الاستهلاك والادخار، وما إذا كان المجتمع قادر على تحقيق الادخار اللازم لتمويل التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي.

11-7- قياس النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتقدم الاقتصادي فهو أحد المقاييس الهامة التي يقوم الأداء التنموي على أساسها، فهو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعد من المؤشرات التي تعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة غالباً تكون سنة، مضافاً إليها الفارق بين عوائد الانتاج في الداخل ومن الخارج ، فيتشكل منها الناتج القومي الإجمالي.

ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وأنسبها لقياس انتاجية الدولة من السلع والخدمات النهائية وله استخدامات عديدة من أهمها قياس مجمل الأداء الاقتصادي لأي بلد ويقاس بإحدى وسيلتين هما قياس الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في السوق أو قياس الناتج المحلي الحقيقي عن طريق ثبات الأسعار ومدى تغيرها وهو جزء لا يتجزأ من الدخل القومي والحسابات القومية التي تتيح الفرصة أمام صانعي السياسات الاقتصادية من تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع.[1]

12. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تم تعريف المتغيرات بما يلي:

Growth: معدل نمو الناتج المحلي (المتغير التابع)

[1] الشمري، مايح، الشامي، حسين، **الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق**، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، 2019، ص 120 -121.

Exports:الصادرات.

Imports: الواردات.

12-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف هذا القسم إلى تقديم لمحة عن الخصائص الأساسية لبيانات السلاسل الزمنية المُستخدمة في البحث (2010-2024).

الجدول رقم (1): جدول الارتباطات

Correlations

		Growth	lnExports	lnImports
Growth	Pearson Correlation	1	.699**	.397
	Sig. (2-tailed)		.004	.142
	N	15	15	15
lnExports	Pearson Correlation	.699**	1	.599*
	Sig. (2-tailed)	.004		.018
	N	15	15	15
lnImports	Pearson Correlation	.397	.599*	1
	Sig. (2-tailed)	.142	.018	
	N	15	15	15

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2): معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.699[a]	.489	.404	7.49706	1.439

a. Predictors: (Constant), lnImports, lnExports

b. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3): معادلة الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	644.925	2	322.463	5.737	.018[b]
	Residual	674.471	12	56.206		
	Total	1319.396	14			

a. Dependent Variable: Growth

b. Predictors: (Constant), lnImports, lnExports

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4): معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-51.532-	23.720		-2.173-	.051
	lnExports	7.607	2.729	.718	2.787	.016
	lnImports	-.494-	3.920	-.032-	-.126-	.902

a. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (5): معادلة الانحدار

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-15.4120	7.6672	-4.1600	6.78720	15
Residual	-12.42902	11.71135	.00000	6.94093	15
Std. Predicted Value	-1.658-	1.743	.000	1.000	15

Std. Residual	-1.658-	1.562	.000	.926	15

a. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يقيس جدول الارتباطات (Correlations) قوة العلاقة الثنائية قبل دمجها في النموذج:

- العلاقة بين النمو والصادرات (lnExports) بلغت 0.699، وهي علاقة طردية قوية ومعنوية جداً إحصائياً (Sig = 0.004)، مما يعني أن الصادرات محرك أساسي للنمو في سوريا.
- العلاقة بين النمو والواردات (lnImports) بلغت 0.397، وهي علاقة طردية متوسطة ولكنها غير معنوية إحصائياً في هذا الجدول (Sig = 0.142) لأنها أكبر من 0.05.

ومن جدول (**Model Summary**) نجد أن معامل التحديد (R Square) قيمته 0.489. وهذا يعني أن الصادرات والواردات مجتمعة تفسير 48.9% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي السوري، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى (عوامل سياسية، استثمار، إلخ)".

كما بلغت قيمة Durbin–Watson = 1.439 أي أنها تقع في المنطقة الرمادية وبالتالي لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي.

ونجد اختبار ديربن واتسون (**Durbin–Watson**): قيمته 1.439. وهي قيمة مقبولة (قريبة من 2)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطيرة في السلسلة الزمنية.

وبالاعتماد على جدول(**ANOVA**) قيمة الدلالة Sig = 0.018. بما أنها أقل من 0.05، فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح للتنبؤ بالنمو الاقتصادي السوري من خلال الصادرات والواردات.

أما جدول **(Coefficients)** يفسر الفرضيات الفردية (أثر كل متغير على حدة)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى، حيث أن :

- المعامل B = 7.607. أي أن زيادة الصادرات السورية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 7.6 % وحدة"، وبما أن Sig = 0.016. أقل من 0.05، فإن أثر الصادرات إيجابي ومعنوي إحصائياً.

- وتبلغ قيمة Sig= 0.902. وبما أنها أكبر بكثير من 0.05، فإن أثر الواردات في سوريا غير معنوي إحصائياً خلال هذه الفترة، أي أنها لا تسهم بوضوح في تحفيز النمو.

13 . النتائج:

1) أظهرت الدراسة القياسية أن الصادرات هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2010–2024) بأثر معنوي إيجابي، بينما لم يظهر للواردات أثر حقيقي معنوي على النمو، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه الواردات نحو السلع الاستهلاكية أو تأثرها بالعقوبات الاقتصادية وصعوبات التمويل.
2) أظهرت نتائج اختبار ANOVA أن النموذج بمجمله معنوي إحصائياً، و أن المتغيرات المستقلة (الصادرات والواردات) تفسر ما يقارب 49% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي السوري خلال فترة الدراسة، بينما تُعزى النسبة المتبقية لعوامل اقتصادية وسياسية أخرى خارج نطاق النموذج.
3) تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات في النمو الاقتصادي؛ أي إن زيادة الصادرات السورية بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 7.6 وحدة. وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن الصادرات تعتبر محركاً أساسياً للنمو في سورية، حتى في ظل الظروف الاستثنائية، لما توفره من قطع أجنبي وتنشيط للقطاعات الإنتاجية.
4) على النقيض من الصادرات، أظهر التحليل أن الواردات ليس لها أثر معنوي في النمو الاقتصادي السوري خلال فترة الدراسة، حيث يعود غياب الأثر المعنوي للواردات إلى هيكلية المستوردات السورية خلال الثورة السورية، حيث تركزت معظمها في السلع الاستهلاكية والمشتقات النفطية لتعويض النقص المحلي، بدلاً من السلع الرأسمالية والآلات التي تحفز النمو الطويل الأمد. كما أن سياسات "ترشيد الاستيراد" والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تذبذب أداء هذا المتغير وفقدانه للفاعلية التنموية.

14.المقترحات

1) تؤكد الدراسة أن السياسة التجارية السورية يجب أن تركز في المرحلة القادمة على استراتيجية "تشجيع الصادرات" كأولوية قصوى لانتشال الاقتصاد من حالة الركود، مع ضرورة إعادة هيكلة الواردات لتصبح أكثر إنتاجية ومرتبطة بشكل مباشر بالقطاعات الزراعية والصناعية لضمان انعكاسها الإيجابي على معدلات النمو المستقبلي.
2) بما أن الصادرات أظهرت أثراً إيجابياً ومعنوياً قوياً، يجب على الحكومة توجيه الدعم المباشر للقطاعات التصديرية ذات الميزة التنافسية (مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات)، وتسهيل إجراءات شحنها لضمان تدفق القطع الأجنبي وتحفيز الناتج المحلي.
3) نظراً لعدم معنوية أثر الواردات في النموذج، يوصى بضرورة تحويل وجهة المستوردات من السلع الاستهلاكية الجاهزة إلى السلع الرأسمالية والوسيطة (آلات، خطوط إنتاج، مواد أولية)، لضمان أن كل دولار يُنفق على الاستيراد يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية.
4) العمل على تقليل الاعتماد على الواردات التي تستنزف ميزان المدفوعات دون إضافة قيمة للنمو، وذلك من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج بدائل محلية للسلع المستوردة.
5) تعزيز الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة والشركاء الإقليميين لفتح أسواق جديدة للصادرات السورية، مما يقلل من أثر الصدمات الخارجية التي ظهرت في النموذج الإحصائي.

15. المراجع:

15-1- المراجع العربية:

1) مولحسان، آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011
2) جربوع، يوسف ، التجارة الدولية: مدخل نظري وتطبيقي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014
3) جربوع، يوسف ، التجارة الدولية مدخل نظري وتطبيقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014

4) شتاتحة، عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2012، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015

5) كمال، نبيل؛ وعبد القادر، محمد الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018

6) عدائكة، أسماء، بوزيد، السايح، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010–2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2018

7) كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018

8) الأفندي ، محمد أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018

9) الشمري، مايح، الشامي، حسين، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، 2019

10) راميا الجبيلي، محمد معد سليمان، علي عدنان دالي، دراسة قياسية لتطور حجم التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2000–2019)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2019، الجلد 45، العدد 5، 517– 539

11)شريقي، طرفة، حسيكة، خليل، أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980 – 2017)، مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 2، 2020، ص 47–67

12) بوخميس، رميساء، تطور أدوات السياسة التجارية و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2018–2000، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021

13) تقرير المصرف المركزي السوري (2021). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020.

14) الحاج عربي، منصوري، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية "دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، الجزائر، 2022
15) تركاوي، خالد، التجارة الخارجية للنظام السوري بعد عام 2011، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، 2022
16) أمين الشيخ، محمد، أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024.
17) أمين الشيخ، محمد، أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024

15-2- المراجع الأجنبية:

1) Moyo, Clement and Kolisi, Nwabisa and Khobai, Hlalefang, The relationship between trade openness and economic growth: The case of Ghana and Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals,2018, vol. 8(1), pages 77-82.
2) Elsie Odame Amoah, Nana Ama Prempeh, Mabel Addai, The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Ghana and Nigeria, Journal of Human Resource and Sustainability Studies, 2022, vol.10, 142-160,
3) Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. International Economics: Theory and Policy, Pearson , (12th ed.), 2022,

4) Todaro, M. P., & Smith, S. C. Economic Development , Pearson, (13th ed.), 2020

5) Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. International Economics: Theory and Policy, (12th ed.). Pearson, 2022

6) Sumru Altug , Majdy Barakat, Syria at the Crossroads of Trade and Geopolitics: Bilateral Trade Ties, Research Report ,2023